تلتقي تماماً مصالح مشايخ الخليج، والكيان والغرب أجمعه ضد أيّ نظام قوميّ التوجه.
رابعاً: وبمَا أنّنا جئنا على ذكر الموت السريريّ للشارع العربيّ، فلا بدّ من التعريج على المثقفين العرب الذين يلتزمون الصمت حيال ما يجري، لا بلْ إنّ الكثيرين منهم يبتكرون حلولاً سحريّة لتحويل التدّخل الحرام في سوريا إلى حلال، ربّما مستعينين بمقولة لينين المأثورة: «إنّ المثقفين هم أقدر الناس على الخيانة، لأنّهم أقدر الناس على تبريرها».
فخيانة المثقفين العرب أصبحت أكثر من مجرّد وجهة نظر، وباتت مدرسة أيديولوجية جديدة في كلّ ما يتعلّق بالأزمة السوريّة. المثقفون الذين يُحتّم عليهم موقعهم في التأثير على الرأي العام وترشيده نحو الأفضل، يعملون وبوتيرةٍ عاليةٍ جداً لتأليب الرأي العام ضدّ سوريا. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه العجالة: كيف يلتقي المفكّر العربيّ بالمكفّر العربيّ؟ ما هو الذي يجمعهما معاً؟ ذلك أنّ المثقف يجب أنْ يكون في وادٍ والمكفّر في وادٍ آخر، وإجماع هاتين الشريحتين يؤكّد لكلّ من في رأسه عينان على أنّ وراء الأكمَة ما وراءها، وأنّ المثقف العربيّ، وبطبيعة الحال ـ ولا نعود باللائمة على جميعهم ـ بات مثله مثل الـ«مجاهد» الذي يتّم عبر المال استجلابه إلى سوريا للـ«جهاد». الأمر الذي يزيد الأمور تعقيداً ويُبيح قتل السوريين الأبرياء من قبل العصابات الإجراميّة بفتاوى دينيّة وأخرى ثقافيّة، مع التحفظ على كلمة ثقافة، لأنّها براء من هؤلاء.
خامساً: ما لا يُثير الدهشة والاستغراب هو قيام قادة الكيان الاستعماريّ بتقديم الأوامر، على شكل نصائح للزعماء العرب حول كيفية التصّرف وآليته من أجل إسقاط الأسد. وقبل التعليق على ذلك، لا بدّ من التذكير بأنّ العديد من أشباه الكتبة ومن مثقفي النصّ كم أشبعونا محاضرات عن أنّ إسرائيل تُريد المحافظة على نظام الأسد، وها هو وزير الأمن المنصرف، إيهود باراك، يقول إنّ سوريا تختفي أمام أعيننا، أمّا معلّمه، الثعلب الأبديّ، شمعون بيريز، جزّار قانا، فيقوم بإسداء النصائح ويُطالب الجيوش العربيّة بالتدخل في بلاد الشام! فعلاً، بات العار يمشي عارياً، وإذا حصل هذا المجرم على جائزة نوبل للسلام، فماذا تنتظرون يا عربان أميركا؟ لماذا لا تقومون بطرح مبادرة لتعيينه في منصب الأمين العام للجسم الهلاميّ المسّمى بجامعة الدول العربيّة؟ ذلك أنّ إسرائيل لن يهدأ لها بال، إلا بعد أنْ تُسيطر على العرب جغرافياً وعقلياً، بمعنى آخر صهينتهم، وعندئذ تكون أميركا وعملاؤها العرب أو المستعربون، اشطب الزائد، قد طبّقت البرنامج الكبير للشرق الأوسط الجديد، الذي يعني السيطرة الكاملة للصهيونيّة على العقل العربيّ عن طريق كيّه، فالمجاهدون موجودون، والمثقفون كذلك والأنظمة التبعيّة ستُرحب ترحاباً كبيراً بهذا المخطط حفاظاً على عروشها.
خلاصة القول: نعم، لإسرائيل الأكبر من الكبيرة، نعم لإسرائيل من المحيط إلى الخليج، ولمَ لا يُخرج هذا المخطط إلى حيّز التنفيذ، لأنّ الأنظمة العربيّة الرسميّة فقدت الكرامة، والشعوب التي تئِن تحت نيرها باتت عبيداً. وهنا يكمن المأزق، فالأنظمة معروفة سلفاً، ولكن المأزق في إيصال الجماهير إلى عمى الرؤيا تحت الاعتقاد بأنّها عامرة بنور الإيمان. أيّ إيمان هذا؟ ومع ذلك، فليس أمامنا سوى مواصلة السير إلى الوعي.

* كاتب من فلسطينيي 48

الشرقية أصبحت منطلقاً لشن عمليات واسعة.
في مواجهات كهذه يفترض أنّ كل شيء محسوب، وخاصة أن سوريا تحت مجهر كل استخبارات العالم. لذا يمكن الاستفادة من كل ثغرة. فهتلر، مثلاً، نجح في اختراق كل مدن الاتحاد السوفياتي، لكن هذا كان مقتله، بينما كان ستالين المتحصن في الكرملين يُعدّ لهجومه الكاسح على برلين، فالأطراف تبقى أجزاءً وهي بكل الحالات أطراف.
كما أنّ معركة تفتناز استمرت تسعة أشهر، وهي مدة طويلة، باهظة الثمن لمنطقة ريفية ـ نائية، لا قيمة استراتيجية لها، وهي عبارة عن مهبط صغير للطائرات المروحية يمكن استبداله بأي مكان آخر، والانسحاب إلى داخل مدينة ادلب والسيطرة عليه بالنار.
أو معركة حارم التي ليست سوى قلعة أثرية، لا تقدم ولا تؤخر، كما الأتارب وبنش، مناطق تقع على الحدود السورية ـ التركية ومن السهولة تحويلها إلى مناطق تماس، أو كما يقال مشاع، بدلاً من استنزاف الجيش في تلك المناطق النائية.
بالتأكيد لقد صمد الجيش ومعه نظامه، ومنع السقوط الحتمي، الذي كان مقرراً إلى أبعد حدّ، في النصف الثاني من كانون الأول 2012. استطاع الجيش احتواء الهجمات وتثبيت المدن الرئيسية، وبناء خطوط تماس داخل العديد منها، لكن هذا لم ولن يحسم المعركة، وسيكون لاستمرار المراوحة تداعيات خطيرة.
بدخول الأزمة السورية عامها الثالث، تكون قد انتهت الجولة الأولى، وبدأ الإعداد للجولة الثانية، بعد وجبات ساخنة عدة. في الجولة الأولى، سقطت أوهام التسويات والمفاوضات والتنازلات، وخرج النظام من الجولة الأولى صامداً وثابتاً في مكانه، لهذا بدأت الاستعدادات لجولات عنف أشد. ولم يعد أمام كلا الطرفين سوى الحسم.
لكن الحسم يتطلب آليات أخرى، وعلى الجيش إعادة النظر في هيكليته وفي كيفية إدارة المعركة. فتشتت الجيش عبر استراتيجية الشجرة التي تمد أغصانها على نحو عام ثم تنكفئ لم يكن مجدياً، لهذا سيكون من الأولويات إعادة التجميع لبدء المعركة من الثبات، والبداية من المدن الخمس.
فالعاصمة دمشق تمثل قاعدة النظام، ومنطلقاً لإدارة المعركة العسكرية والسياسية، وريفها الدرع الواقية لتجميع وتحشيد العسكر. وحمص المحافظة الوسطى، المتداخلة مع عدة محافظات، والمفتوحة على لبنان.
وحماه عاصمة الإخوان المسلمين، وهي متصلة بحمص، إضافة إلى حلب عاصمة الصناعة والاقتصاد المرتبطة بالنظام. ودرعا المتاخمة للأردن المتواطئ مع النظام السوري والمساند له لاستئصال «الإخوان المسلمين».
يقال إنّ معركة المدن الخمس ستبدأ قريباً، وتتضمن الخطة تأمين كامل الريف الدمشقي مع السيطرة على طريق دمشق . حمص . دمشق . حلب، دمشق . حماه، وطريق حمص حماه، وتنظيف المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية، كذلك إعادة السيطرة على كامل مدينة حلب.
وفي المرحلة الثانية من الصراع، وبغض النظر عن أخطاء الطرفين، وما آلت إليه نتيجة المعارك، يحاول كلا الطرفين الاستفادة من تجارب المرحلة الأولى، فكل منهما حقق نسبة معينة من النضج العسكري خلال عامين من القتال. وتبقى الأرجحية للنظام الذي استطاع أن يحافظ على جيشه متماسكاً، وأثبت مقدرة في إعادة التجميع والتحشيد والتعبئة، مركزاً على تجربة طويلة، وديناميّة عالية في استيعاب الدروس. ومن المعلومات المتوافرة أن النظام قد بدأ تنظيم صفوفه منذ تشرين الثاني المنصرم، استعداداً لحسم خمس مدن حسماً كاملاً قبل نهاية العام الجاري، مدركاً الأخطاء السابقة، ومستدركاً لها. وفي حال نجاح النظام فسيُعاد ترتيب الوضع الاقتصادي والمعيشي، على أن تستكمل بقية المدن لاحقاً بعد تثبيت وضع المحافظات الأساسي بهدوء، فتصبح عمليات الجيش انطلاقاً من الثبات أكثر ضمانة، وأقل تكلفة.
في المقابل تشير المعلومات أيضاً إلى استعدادات كبيرة للمعارضة، وحشد أكثر من سبعين ألف مقاتل في محاولة منها لحسم معركة دمشق.
وكلا الطرفين يعتمد على مطابخ عسكرية وأمنية ودعم لوجستي، لهذا يرجح أن تكون المرحلة الثانية هي المرحلة الأخيرة الحاسمة. هذه المعركة ستمتد إلى نهاية العام، والمنتصر فيها سيفرض شروطه، ويحكم سوريا في انتخابات 2014.

* كاتب لبناني

من انتقاد الإسلام... لا يتعبون

آلان غريش*

فرنسا في أزمة، وكذلك بقية أوروبا، فقبرص ما هي إلا حلقة جديدة (قبل الحلقة اللاحقة) من هذه الدوّامة الجهنمية: ها نحن نشهد اهتزازاً في النظام المالي، وحالة تقشف مفروضة على الشعوب باسم صرامة لا تمسّ بالمصارف والأثرياء، لكن البطالة ما زالت تتزايد والمعاناة ما انفكت تشتد.
لكن إياك أن تحتار، فالخطر الحقيقي الذي نواجهه والذي يهدد هويتنا وسبب وجودنا، ويشعرنا أننا فقدنا بلادنا، لا يتمثل برجال المال والسياسة، لكن بالمسلمين، بهؤلاء الغرباء «الملعونين»، «الموبوئين» مصدر كلّ شرّ. وهنا لا نتحدث عن الأديان على نحو عام، إذ تكفي ملاحظة التقدير البالغ والاحترام اللذين استقبل بهما البابا الجديد، فهنا نتحدث عن ديانة محددة، الإسلام. هذه الديانة تختلف على نحو تام عن المسيحية التي سمحت بالعلمانية (الجميع يردّد هذه الكلمة دون أن يفهموها حتى، والصيغة هي «ما لقيصر لقيصر، وما للّه للّه»، كأنّ تاريخ المسيحية التزم دائماً بهذه الحكمة). ولحسن الحظّ، وعلى عكس النخبة، يفهم عامة الشعب جيداً وجود هذا التهديد، فيطالب بإجراءات وقوانين وعقوبات، وبالطبع علينا الاستماع إليه. هنا لا نتحدث عن الديماغوجية الشعبية. فإن طالب الرأي العام غداً بإعادة تنفيذ عقوبة الإعدام، فلنصوت إذاً على قانون لإعادتها.
بالفعل، توجّه الرأي العام لا يدعو إلى الطمأنينة، وسرعة خفقانه تثير القلق تجاه المسلمين، وقد ظهر ذلك بوضوح في التقرير الأخير الصادر عن اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان. وكما جاء في صحيفة «لو موند» (عدد 21 آذار) «الأعمال المعادية للمسلمين تتزايد للسنة

> تظهر استطلاعات أن جزءاً من مناصري اليسار يتشاركون رهاب الإسلام

الثالثة على التوالي»:
«بحسب رئيسة اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان كريستين لازيرج، كافة هذه المؤشرات هي انعكاس لأوضاع مختلفة. وهي تقول «بالنسبة إلى معاداة السامية، باتت الأسباب متغيّرة الآن»، إذ إنها تربطها بقضية مراح (الفرنسي من أصل جزائري محمد مراح الذي قتل 7 أشخاص، بينهم 4 في هجوم على مدرسة يهودية) في آذار 2012، والهجوم على متجر للمأكولات اليهودية الحلال في سارسيل في أيلول 2012. وتقول إنّ الأعمال المعادية للأسلام التي أحصيت منذ عام 2010، تثير القلق أكثر. وتتابع «نتحدث عن ظاهرة أكثر بنيوية، لأننا نلحظ هذا التزايد منذ ثلاث سنوات متتالية. عددياً، لا تزال الأرقام منخفضةً، لكنها لا تظهر إلا رأس جبل الجليد».
تدعم هذه المؤشرات نتائج استطلاع أجراه معهد «سي أس آي»، ونشر في تقرير اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان. شمل الاستطلاع عينةً من 1029 شخصاً بين 6 و12 كانون الأول 2012، وأظهر أنّ رؤية الفرنسيين للإسلام تزداد سلبية، إذ يرى 55% من المستطلعين أنّه «لا يجوز تسهيل ممارسة الشعائر الإسلامية في فرنسا» (بزيادة 7 نقاط مقارنةً باستطلاع عام 2011). ولا تمتد هذه الظاهرة لتشمل الديانات الأخرى.
تظهر هذه الاستطلاعات أن جزءاً من مناصري اليسار (الاشتراكيين والخضر وجبهة اليسار) يتشاركون رهاب الإسلام «الإسلام فوبيا». وبدل مكافحة هذه الظاهرة المقلقة التي ساهمت وسائل الإعلام من كلّ حدب وصوب في الترويج لها (حتى تلك المحسوبة على اليسار مثل «ماريان» أو «لو نوفال أوبسيرفاتور»، يمكن قراءة مقال «الخداع كلمة السرّ»)، يدعوننا إلى اتخاذ إجراءات جديدة وسنّ قوانين إضافية، تهدف على نحو خاص إلى «تحرير» المرأة المسلمة (ولا بد من الإشارة إلى أن ذلك كان أيضاً هدفنا لأكثر من قرن في الجزائر، وفشلنا فيه، وقد حان وقت الانتقام).
لذا يجب سنّ تشريعات بشجاعة وعزيمة، على الأخص بعد الحكم في قضية دار الحضانة «بابيبي لو» في منطقة شانتلو لي فين بإيفيلين، غرب باريس، حيث أبطلت محكمة التمييز في 16 آذار قرار تسريح موظفة ارتدت الحجاب. وبحسب المحكمة، مبدأ العلمانية لا يطبق في مؤسسة خاصة. وجاء في صحيفة «ليبيراسيون» في 22 آذار:
«طلب المدافع عن الحقوق دومينيك بودي الجمعة من المشرّع «توضيح» القانون المتعلق بالعولمة والتوصية باستشارة واسعة مسبقة، وذلك في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء بعد قضية بابيبي لوب. ويقول بودي في رسالته إلى جان مارك أيرولت «أرى من الضروري جداً اصدار توضيح من قبل المشرّع»، مشيراً إلى أن قضية دار الحضانة تظهر «الصعوبات في فهم «النصوص»». وقد تناولت المجلة الأسبوعية «ماريان» القضية من خلال «دعم الدعوة إلى قانون جديد حول الرموز الدينية»:
وقالت «في ما يتعلق بدور رعاية الأطفال والحضانات، جرى التصويت على مشروع قانون مقدم من الحزب الراديكالي اليساري العام الماضي في مجلس الشيوخ، لم يستفد من مستوى العجلة مثل بقية النصوص الاجتماعية، وهو لم يقدم بعد أمام الجمعية الوطنية. وفي «إيميسيكل»، تجاوز وزير الداخلية مانويل فالس القواعد التي تمنع الوزير من التعليق على قرار قضائي، فقال «سأضع مهمّاتي جانباً قليلاً لأقول لكم كم أنا آسف لقرار محكمة التمييز في ما يتعلق بحضانة بابيبي لوب، ولهذا التقويض للعلمانية (قراءة سيهام سويد في «لو بوان»: «سيدي وزير الداخلية، أنتم تخطئون!»).
ربما لم تلحظ المجلة أن الوزير ينتهك قواعد الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية. فكما تعلمون، نحن في حالة حرب: إذاً، فلتذهب قواعد دولة القانون القديمة إلى الجحيم! فلنتذكر أن وزير الداخلية هذا، مانويل فالس، الذي لطالما أحبّه اليمين، كان قد أعلن، باسم العلمانية بالطبع، أنه: من خلال زوجته، هو متصل على نحو أبدي بالمجتمع اليهودي وبإسرائيل (قراءة «إن أحببتم كلود غيان، فستعشقون مانويل فالس»)، وهو يرى أنّ الحرب على الحجاب «يجب أن تبقى معركة أساسية للجمهورية»، لكنه في الوقت عينه يؤكد حق اليهودي في اعتمار الكيباه بفخر (على الرغم أنها رمز ديني).
وتتابع «ماريان»: «هنا أيضاً تعارض إضافي بين التعهدات السياسية والواقع المرير: إذ كان الرئيس فرنسوا هولاند قد رأى خلال حملته الانتخابية أن العلمانية من دعائم «الجمهورية المثالية» ومبادئها تحفر في الدستور، لذا فإضافة إلى الحديث عن هذا الرمز، يتعين القيام بالكثير من الأمور الملحّة: الالتزام باقتراح الموقعين (من بينهم العديد من البرلمانيين) للنداء الذي ننشره. يجب أن نغلق بسرعة من خلال قانون جديد الثغر القضائية الأخيرة التي تمكّن بعض المزايدين الهواة من تحديدها، بتشجيع من قرار محكمة التمييز.
لقد برر الرئيس الفرنسي التدخل العسكري في مالي بالدرجة الأولى في الرغبة بـ«حماية النساء»، إن نساء شانتلو لي فين يستحققن الحماية أيضاً. وهنا نسأل، هل تحمي القوات الفرنسية النساء في مالي كما تحميهن قوات حلف الأطلسي في أفغانستان؟ من منكم يذكر أن قانون 14 آذار 2004 (المتعلق بحظر الرموز الدينية في المدارس الرسمية) دانته مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأعطيت فرنسا ستة أشهر للإجابة عن تساؤلات المفوضية؟ (قراءة «الرموز الدينية في المدارس: الأمم المتحدة تدين فرنسا وتدعوها إلى إعادة النظر بقانون 15 آذار 2004»).
استناداً إلى إحصاء مركز «إيفوب» نشر في صحيفة «أويست فرانس»، 84% من الفرنسيين يعارضون ارتداء الحجاب في أماكن العمل الخاصة التي تكون على احتكاك مع الناس (في التجارة والمحال التجارية وعيادات الأطباء والحضانات والمدارس الخاصة). غير آبهين لتناقض قرارات كهذه مع كافة الاتفاقيات الدولية والأوروبية: فنحن فرنسا، الدولة العظمى التي تنير مستقبل الإنسانية.
وفي غضون ذلك، يتقدم اليمين المتطرف مطمئناً في أوروبا، وظهر ذلك من جديد من خلال انتخاب أوسكار فرايزينغر في سويسرا («اليمين المتطرف الأوروبي يرحب بانتخاب أوسكار فرايزينغر» 22 آذار)، هذا الرجل الذي اشتهر بعد الفوز باستفتاء يمنع بناء المآذن في سويسرا. نراهن أنه سيفرح كثيراً لرؤية قانون فرنسي جديد معادٍ للمسلمين. («سويسرا، انتصار لرهاب الإسلام، وهزيمة للمنطق»).

(ترجمة هنادي مزبودي)

* رئيس التحرير المساعد في «لو موند ديبلوماتيك» (فرنسا)